قوله ان كان حرفا واحدا يعني وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظه قوله فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضرب ثبت فاعلا والضمير فاعل ولا يقال ثبت فاعل الاول ليتميز باسم المعبر عنه الخاص به والثاني باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه قوله اذ لا يكون اسم هكذا اي اسم ظاهر قيدنا به لان الضمائر المنفصلة اسماء وما هو على حرف واحد يجيء انه في هذه الحالة يكون معبرا به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد قوله فاما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا جواب سؤال يرد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقرير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف واحد وتقرير الجواب انها لما لازمت الاضافة واعتمدت على المظاهر اليه صارت بمنزلة ما هو اكثر من حرف الا انها لا يعبر عنها عند الكلام عليها الا باسمها لان في التعبير عنها بلفظها قطعها عما تعتمد عليه وهي لا تنقطع عنه والكاف الاسمية هي التي معناها مثل والحرفية هي التي معناها التشبيه قوله وهذا اذا تكلمت على اعرابها الاشارة بهذا الى اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه قوله لان الخذ في نحو اي في مررت وغشي ودلي واللام في لان متعلقاته يجوز قوله ولا يبطق بلفظها اي بلفظ با الجر وواو العطف فلا تقول ب حوف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة قوله وان كان اللفظ على حرفين نطق به فتقول قد حرفي تخفيف وهل حرفي استفهام لان اللفظ موضوع لنفسه وكلما نابع من اطلاقه هنا على انا وانا وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضايقا اذ تنفي اللفظ كان في التعبير عنه قال المقتاز اني ولا خفاء في ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرفي جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست لا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن سؤال هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع اللفظ مشتركة ولا قايل به انتهى قطاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضي وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها يشدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو الكم ومن الهل وعن اللو ليكون على اقل من ازنة المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا وليلد يلزم التغيير في اللفظ والمعنى جميعا قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك اي مما كان على حرفين بان يقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام قوله وان كان اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل سوف

حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اجيز عنها بقولك فعل ماض ٥ سم
قال الرضي واعلم انه اذا اقتصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك ابن كلمة استفهام وضرب فعل ماض رأي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه تحول من تحول هو الجنسي الى قد لول هو اللفظ انتهى وسوف ايضا في التركيب الذي ذكره المصنف باسم ولهذا اخبر عنها بقوله حرف استقبال وكان المصنف لم ينكرها لان الادلة الثلاثة التي في قوله يدل على ما ذكرنا الخ مختلفة بضرب قوله وانما فتحت على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما للفظ فالاكثر فيها الحكاية تقول حسن اسما استفهام وضرب فعلا ماض وسوف حرفا استقبال ويجوز الاعراب قال الشاعر
لبيت وهل يتبع ثيا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ افرقت مطلقا وان اولت بمؤنث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلاثية ساكنة الوسط كسوف وليت وفي كهند في القرف وتركه وان كانت رباعية او ثلاثية متحركة الوسط وفي غوث متفرقة قوله فهذا في انه لفظ سماه لفظا كاسما السور وانما حروفا للمعجم وذلك انها الفاظ سماها الفاظ فان الخمسة اسم سماه السور الخمسة المولفة من الكلمات وجيم ثلاثا اسم سماه الحرف المخصوص قال سيبويه وقال الخليل يوما وسألناه كيف نقول اذا اردنا ان نلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقال نقول با كاف فقلنا انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال انما قولي له وفي الكشاف فان قلت من اي قبيل من الاسماء المعربة ام مبنية قلت بل هي اسماء معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يسبقها اعراب لقدر تنتضيه وموجبه والدليل على ان سكونها وقفت وليس بنا انها لو بنيت لحدي بها حد وكيف ولين وهو لا اول قبل مناد فان نون عمرو عاينها بنا التاكيد
قوله قياس همزات الاسماء بعين الاسماء المعرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد نحو الانطلاق والانتزار من المصادر التي همزتها همزة وصل لانها ليست باسماء فتدبر هذا المعنى قوله كما انك اذا سميت بامر ب قطعت همزته في الشرع لانه حينئذ اسم حرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء المعربة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فيلزم ان تقطع همزة الانطلاق اذا سمي به لانه عن للتسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فانه ستصحب ما كان ثابتا قبل التسمية بها بخلاف مثل الواو من ضرب قوله فقلت فيكف نوهم ابن مالك ان المحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يجر به ولا يجر عنه وان الحرف لا يجر به ولا عنه لتاويل ان يقول لم يتفق كلام ابن مالك السابق تخليط للنحاة وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي الاسناد الذي المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وهي كثيرة كلمة او سوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظ ضرب ولفظة سوف او عبر عنه بلفظ اخر كالفعل الماضي وحرف التفسير واعلم